

الأحمد: تهدف إلى تحسين الوضع البيئي في البلاد عبر التعاون مع المنظمات الأممية المختصة

«البيئة» توقع مع «اليونيب» مذكرة تعاون في بعض القضايا البيئية



الشيخ عبدالله الأحمد يوقع مذكرة التعاون مع «اليونيب»

التحديات البيئية المتضخمة التي تواجهها المنطقة منذ العقد الماضي، لافتاً إلى أن هذا التعاون يؤكد التزام الطرفين بحماية البيئة والمضي قدماً بجدول الأعمال البيئي في البلاد. وأشاد ديماسي بدور الكويت القيايدي في المحافل الدولية عبر التزامها بأكثر من 20 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، مبيناً أن هذه المذكرة من شأنها تحقيق الأهداف المحددة في إطار رؤية (كويت جديدة 2035). ولفت إلى وجود مشاكل بيئية إقليمية تفرّض نفسها على الكويت، مبيناً أن حلها لا يعتمد على الدولة فقط، بل يجب زيادة التوعية والتعاون من أجل بيئة أفضل وبلصحة الوطن والإنسان.

بهذا الشأن عبر تنظيم الدورات والمشاريع والأنشطة المشتركة للاستفادة من الخبرات العالمية. وذكر أن المذكرة تتضمن أيضاً العمل على إنشاء مركز إقليمي للمناخ وإنشاء جهاز مساعد للعمل البيئي في الكويت ما يساهم بشكل إيجابي في تنمية العمل البيئي، مبيناً أن مدة مذكرة التعاون سنتان وسيتم تجديدها لاحقاً. وأكد أن الكويت إنجازات كبيرة وقفزة نوعية في العمل البيئي مشيراً إلى أن هذا التعاون سيساعد على تطوير عمل الهيئة القضايا البيئية المختلفة، لافتاً المستدامة والتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط واستمرار العمل مع الجانب الأممي. وأضاف أن مذكرة التعاون ستستمر عن مشاريع متعلقة

وقعت الهيئة العامة للبيئة الكويتية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أمس الأربعاء مذكرة تعاون في عدد من القضايا البيئية منها تغير المناخ والتصحر والعواصف الرملية والمواد الكيميائية وإدارة النفايات. وقال مدير عام الهيئة ورئيس مجلس إدارتها الشيخ عبدالله الأحمد في كلمة له عقب التوقيع إن المذكرة تهدف إلى تحسين الوضع البيئي في البلاد عبر التعاون مع المنظمات الأممية المختصة بهذا الشأن. وأضاف الأحمد أن المذكرة تشمل على عقد اجتماعات مكثفة تعزز القدرات الفنية والبشرية الواعي البيئي والإدارة البيئية في الاتفاقيات الدولية الخاصة

أشاد بتوصيات اللجنة العلمية لمؤتمر الشبكات الكهربائية الذكية

العتل: إنتاج 38 جيجاوات من الكهرباء في 2026 تحد كبير

للمؤتمر أننا وحول استخدام أحدث التقنيات الحديثة التي تحسن الشبكة الكهربائية وتساهم في تجانس منظومة الكهرباء خاصة بعد تعدد أنواع مصادر الطاقة المتجددة المختلفة خاصة الطاقة الشمسية والكهر وضوئية فإننا نشير إلى أن هذه الطاقة ستصبح منتشرة في كثير من المباني والمنشآت في الكويت قريبا، حيث بينت الدراسات العلمية المعروضة في المؤتمر أن تجارب كثير من الدول نتج عنها أن ربط مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية يتطلب تحديد أماكن المناسبة التي تستجيب لطبيعة أداء الطاقة المتولدة منها كونها مصادر معرضة للتغير مع تغير الطقس وبالتالي سيؤثر سلبا على تغير ديناميكية الطاقة في خطوط الشبكة قد يصل لحد التأثير الكبير في القطع الكهربائي.



د. بدر الطويل

م. فيصل العتل

الطويل: العادات الذكية العالية فريسة سهلة للاعتداء الإلكتروني بسبب تصميمها التجاري

تساهم في جعل حركة إجراءات «تخطيط وتصميم وإجراء الترسية والتنفيذ» لحطات تسير بشكل أكثر حرقية وجودة ووقت مناسب. وهذا لن يتحقق إلا بالتوجه نحو فكر الطاقة الحديث والذي تعتبر منظومة الشبكة الذكية جزء مهما منها. وأضاف الطويل أن التوصية الثانية، نوهت إلى قيام وزارة الكهرباء والماء بمبادرة نوعية جميلة في تطبيق نظام المعلومات الجغرافية لكثير من خطوط التوزيع والأحمال في كثير من المناطق في الكويت، وتعتبر هذه خطوة جميلة ومهمة في الشبكات الكهربائية. والأهم من ذلك هو الانتهاء منها بأسرع ما يمكن لتطبيق GIS على جميع الخطوط والأحمال المتنوعة وكذلك تطبيقها على المشاريع الحديثة أو لا بأول بل وجعلها في بنود الوصف التصميمي والتنفيذي. وتطبيقها أيضا على مشاريع الطاقة المتجددة سواء كانت بحجمها الكبير «محطات التوليد» أو حتى لو كانت بحجمها الصغير كالتي تكون في أسطح المباني، كون المعلومات الجغرافية تساهم بشكل مباشر وفعال في إدارة منظومة الكهرباء من ناحية التطوير والصيانة وغيرها.

العلمية والمشاركة الثرية لنحو من قبل 35 باحثا ومختصا يمثلون أكثر من ستة عشرة دولة منها المملكة المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وتركيا والهند والصين بالإضافة للمشاركين العرب من السعودية وعمان والإمارات ومصر والمغرب والجزائر. وذكر الطويل أن التوصيات تمثلت بما يلي: استطاعت وزارة الكهرباء بإنشاء 20 محطة توليد للطاقة الكهربائية منذ نشأتها وحتى الآن بقدرة تصل إلى 19 جيجاوات. وأن البلد بحاجة متوقع أن تحتاج 38 جيجاوات من الكهرباء عند حلول عام 2026، وذلك يعني أن وزارة الكهرباء تعادل سعة «العشرون المحطة» التي تم إنشاؤها خلال ما يقارب ستون عاما ولكن هذه المرة بفترة قليلة جدا لا تتجاوز سبعة أعوام وهو تحدي وطني استراتيجي. تبين من خلال الدراسات أن وزارة الكهرباء الماء تحتاج سبعة أعوام لإنشاء محطة توليد كهربائية واحدة وتعتبر هذه المدة جدا عالية وستكون عائقا كبيرا في تحقيق تطلعات الوطن المستقبلية، وهذه المدة لا تتناسب مع مشاريع العالم الحديث وتتحقق أن يقرع لها جرس الإنذار لإيجاد حلول حديثة

ذكر رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر مؤتمر الكويت الأول للشبكات الكهربائية الذكية ورئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل العتل، أن اللجنة اعتمدت التوصيات المقدمة من اللجنة العلمية للمؤتمر الذي نظمتها الجمعية بالتعاون مع شبكة الأوربية الخليجية للطاقة برعاية وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل يومي 30 و 31 أكتوبر الماضي، موضحا أن التوصيات تؤكد حاجة الكويت إلى 38 جيجاوات بحلول العام 2026 بينما قدرة محطات الوزارة البالغ عددها الآن 20 محطة 19 جيجاوات.

وأوضح العتل أن الجمعية ومن خلال نتائج هذا المؤتمر ترى أنه لزاما عليها التنويه إلى ضرورة مواجهة هذا التحدي الذي يستلزم مضاعفة إنتاج الكهرباء، لافتا إلى أن اللجنة العلمية برئاسة الدكتور بدر الطويل دعت في توصياتها المقدمة إلى الجمعية إلى إيجاد حلول حديثة تساهم في جعل حركة إجراءات «تخطيط وتصميم وإجراءات الترسية والتنفيذ» لحطات تسير بشكل أكثر حرقية وجودة ووقت مناسب من خلال التوجه نحو فكر الطاقة الحديث والذي تعتبر منظومة الشبكة الذكية جزءا مهما منه.

ووجه العتل الشكر إلى اللجنة العلمية برئاسة الدكتور بدر الطويل وإلى الباحثين المشاركين على تقديمهم هذه التوصيات، كما أثنى على مشاركة ودعم رئيس للشبكة الخليجية الأوربية للطاقة التطبيقية فرانك وترن والى مسؤولة العلاقات السياسية وممثلة سفارة الاتحاد الأوربي إيرينا غوساسينكو والسفراء وممثلي البعثات الأوربية لحرصهم على المشاركة وتقديم الدعم لهذا المؤتمر.

وبدوره قال رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور بدر: إن المؤتمر حقق أهدافه العلمية والمعرفية من خلال ما نتجت عنه الجلسات العلمية من طرح مواضيع مهمة تستحق الاهتمام والاستفادة منها، وقامت اللجنة بتحديد أهم التوصيات التي ترفعها إلى اللجنة المنظمة ولراعي المؤتمر وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل وإلى مدير الشبكة الأوربية الخليجية للطاقة التطبيقية فرانك وترن ولكل الباحثين المهتمين. مبيضا أن هذه التوصيات هي خلاصة الأوراق

«بيت الزكاة» يبادر إلى تسجيل التوقيع الإلكتروني لإنجاز المعاملات الحكومية



تطبيق التوقيع الإلكتروني

الإلكتروني لإنجاز المعاملات الرسمية دون الحاجة إلى المراجعة الشخصية ومنها: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة العدل، بنك الائتمان الكويتي، بالإضافة إلى بعض البنوك الأخرى. وأشارت المسلم إلى أن بيت الزكاة يدعم كل توجه يساهم في التخفيف والتيسير على المواطنين والمقيمين، ويساهم في دعم مسيرة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، وحتى نواكب ركب التقدم المتلاحق الذي يزداد يوما بعد يوم، ولتصبح دولتنا الكويت مثالا يحتذى بين دول العالم في مواكبة التطور تقنيا أصبحت مشعلا ونموذجا للأعمال الخيرية والإنسانية، ولا ترم مناسبة إلا ويذكر فيها اسم الكويت أميرا وحكومة وشعبا بما تقدم وتساهم به في التخفيف عن معاناة الشعوب الفقيرة ومن تعرضوا للحروب والكوارث، والسبق في استضافة المؤتمرات الدولية المانحة للتخفيف من المتأسي الإنسانية.

في اليوم الأول 63 شخص. وأشارت المسلم إلى التوقيع الإلكتروني يتم تحميلها على البطاقة الذكية لجميع الموظفين سواء كان كويتي الجنسية أو غير كويتي للاستفادة من الخدمات الإلكترونية المقدمة من القطاعات الحكومية والجهات الرسمية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح المسلم إن استخدامات التوقيع الإلكتروني متعددة ومنها: إنجاز المعاملات الإلكترونية مع توفير حماية للبيانات الشخصية لصاحب المعاملة، واستخدام التوقيع الإلكتروني في توقيع معظم المستندات الإلكترونية من عقود واتفاقيات ومعاملات مع إمكانية تشفيرها، وكذلك تستطيع أن تقوم بالمراسلات بالبريد الإلكتروني وإضافة توقيعك المحدث على الرسالة إنشأتاً أنك فعليا من أرسل هذه الرسالة. وبيئت المسلم أن هناك العديد من الجهات الحكومية والرسمية في الدولة قامت باعتماد التوقيع

أكدت نائب المدير العام للموارد والإعلام في بيت الزكاة كوثر المسلم أن بيت الزكاة وكعادته دائما سباقا في تطبيق التكنولوجيا في إنجاز المعاملات الإلكترونية، فوفر لمراجعي كل السبل الممكنة لراحتهم وإنجاز معاملاتهم بكل سهولة ويسر سواء من خلال موقعه الإلكتروني أو مكتب خدمة المواطن أو من خلال صالات المراجعي، ومن هذا المنطلق ومن خلال توجه الدولة لتطبيق وإقرار قانون المعاملات الإلكترونية وجدنا أنه لزاما علينا أن نكون من السابقين في تطبيق هذه الخدمات التي تسهل على المواطنين إنجاز معاملاتهم من أي مكان وفي أي وقت.

وأضافت المسلم أن المشروع أشرف عليه قسم الحكومة الإلكترونية وفي بيت الزكاة، ومن خلاله سيتم تسجيل جميع موظفي البيت حسب جدول معد لذلك، وقد بدأ اليوم الأول بتسجيل التوقيع الإلكتروني للإدارة العليا من مدير عام ونواب ومدرء ومسؤولي بيت الزكاة، حيث كان عدد المسجلين

أقيم بدعم من «إحياء التراث الإسلامي»

اختتام فعاليات المخيم الطبي الجراحي لعمليات اللوز واللحمية في اليمن



جانب من إحدى العمليات الجراحية

فيما أثنى المدير التنفيذي لجمعية الحكمة بعدن محمد عبد الواسع على الدعم المتواصل من جمعية إحياء التراث الإسلامي، والذي مثل رافداً من روافد العطاء والنماء لخدمة أبناء الشعب اليمني. كما تقدم عبد الواسع بالشكر لجميع الاختصاصيين والإداريين لتعاونهم وإسهامهم في إنجاز هذا المخيم الطبي الجراحي المجاني، وإلى جميع موظفي الجمعية بعدن، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح. كما تقدم شكره الجزيل لدولة الكويت أميراً وحكومةً وشعباً والجهة الداعمة له جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت، وكذا جمعية الحكمة - عدن الجهة المنفذة، وإدارة مستوصف الحسيني.

بدعم من جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت تم اختتام فعاليات المخيم الطبي الجراحي المجاني لعمليات اللوز واللحمية واليوساير والفق والختان، والذي أشرفت عليه جمعية الحكمة اليمنية الخيرية بعدن (اليمن). وهذا المخيم أقيم في مستوصف الحسيني بعدن، وحظي بتدشين رسمي من مدير مكتب الصحة بعدن الدكتور جمال خدابخش، واستمر لمدة (3) أسابيع، وشهد إجراء (210) عمليات جراحية للمرضى من الأسر الفقيرة، تكللت جميعها بالنجاح. وتوزعت العمليات الجراحية